



الجمعية العامة

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٢٧

الجمعة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائمك)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فورنيل (إكوادور).
والأمر الهام أننا سنحتفل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بذكرى بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.
البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لغبطة كبير الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة غالاجر (تكلم بالإنكليزية): إذ أردت المشاعر التي أعرب عنها البابا فرانسيس الذي زار الأمم المتحدة مؤخرًا، أود أن أجدد تهاني الكرسي الرسولي إلى السيد ليكتوفت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين.

كما أود أن أحيي كل المشاركين في جلسة اليوم، وأن أعرب عن أمني في أن يكون عملها مثمراً وأن يعطي زخماً جديداً للالتزام بإيجاد عالم يسوده السلم والأمن، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الظروف اللازمة للتنمية البشرية المتكاملة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529938 (A)



إن الانتهاكات الفظيعة التي لا توصف لحقوق الإنسان، والتي تتسم بها صراعات اليوم، يتم نقلها بشكل مباشر عبر وسائط الإعلام على نطاق واسع، وينطوي تكرارها ونشرها على خطر توليد حالة من التبذير وعدم الاكتراث. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يشعر بالمسؤولية الجسيمة عن التصرف بجزم، وأن يعمل على تحديد هياكله السياسية والقانونية، كي يجد، بسرعة وفعالية، من الآثار المترتبة على الأزمات الحالية المرتبطة بالحرب، ويتغلب عليها.

ومن المفارقات المريرة أن يصاحب مرور الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، هجرة الشعوب التي تعد الهجرة الأكبر التي نشهدها منذ تلك الناجمة عن الحرب العالمية الثانية. ويجري تشريد شعوب بأكملها، حيث يفرون من الحروب والاضطهاد والاستغلال والفقر. غير أنه وللأسف، ينظر إلى هذه الموجات من المهاجرين بشكل أكبر من حيث العبء الإضافي الذي تسببه المشاكل غير المتوقعة، لبلدان المقصد أو بلدان العبور، وليس من حيث التكلفة في الأرواح البشرية التي يتكبدها الملايين من الأبرياء. وعلاوة على ذلك، وكاستجابة لهذه المهجرات الجماعية، والخوف من الإرهاب، وغيره من المشاكل المحلية، فإن هناك عودة إلى الممارسة المتمثلة في بناء الجدران والحواجز بين الشعوب. وهذا من الأمثلة المؤسفة على اللاإنسانية، وهو حل متسرع وغير فعال لقضايا الأمن؛ وكنا نظن أن الأحداث التي جرت في أواخر الثمانينات قد وضعت طي النسيان بشكل نهائي.

وفي نفس الوقت، يوجه الكرسي الرسولي نداءً عاجلاً إلى الدول للسمو على أي شكل من أشكال المصلحة الذاتية القومية، وقبل كل شيء الاعتراف بوحدة أسرتنا البشرية، ووضع ثقفتها في الفرد. ويعلمنا التاريخ البعيد والتاريخ الحديث أن المهاجرين، حتى في أشد حالات التشرد مأساوية، قدموا دائماً مساهمات إيجابية للبلدان التي تستضيفهم. بيد أن الأهم

محزنا من الحرب. ومن الواضح أنه ما لم يتم إيجاد حل ملائم للصراعات، فستفشل جميع الجهود الرامية إلى التغلب على الفقر. وبالتالي، يساور الكرسي الرسولي بالغ القلق إزاء الآثار المترتبة على الصراعات؛ وقبل كل شيء، فإنها تعرب عن أسفها الشديد إزاء الأعداد الغفيرة من ضحايا تلك الحروب، وتضم صوتها إلى النداء الصادر عن كل الأشخاص الذين يعانون.

ويجب أن نقر بأنه، على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية، نجحت الأمم المتحدة في تجنب اندلاع صراعات عالمية كبيرة، وتفادي نشوب العديد من الحروب بين الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، عملت أيضاً على وقف أو حل العديد من الصراعات الإقليمية والحالات المعقدة للحروب الأهلية. ومع ذلك، هناك في الوقت الحاضر ما لا يقل عن ٥٠ صراعاً أو حالة صراع كامن، ناهيك عن أعمال الإرهاب الدولي والمنظمات الإجرامية التي أنشئت كأشبه دول وكنوع من المجتمع الدولي البديل. وتواجهنا للأسف، المأساة الهائلة للحرب في سورية وما نتج عنها من آلاف القتلى والملايين من الأشخاص المشردين وما لها من عواقب هائلة على استقرار المنطقة.

وبالمثل، يجب أن تظل الاضطرابات في ليبيا، وفي أفريقيا الوسطى، ومنطقة البحيرات الكبرى وجنوب السودان، في صميم اهتمام المجتمع الدولي. ولا يمكن التغاضي عن الحالة المأساوية في أوكرانيا أو العديد من الصراعات الأخرى الأصغر حجماً، أو الصراعات الكامنة، أو الانتهاكات للقانون الإنساني، أو الحروب غير المألوفة التي يخوضها تجار المخدرات وغيرهم من الجماعات الإجرامية. ثم هناك الصراع الخطير في الشرق الأوسط، الذي يجري منذ السنوات الأولى لإنشاء الأمم المتحدة. وتغرق تلك المنطقة، التي هي مهد الحضارات، في حالة تجمع بين كل شكل من أشكال الصراع وكل موضوع ممكن - المقاتلين من الدول ومن غير الدول، والجماعات العرقية والثقافية، والإرهاب والإجرام وما إلى ذلك.

من ذلك هو أن المهاجرين هم نساء ورجال من حقهم، بحكم إنسانيتهم، التمتع بالحياة وبالكرامة.

وتتطلب الحالة المأساوية الراهنة، بالإضافة إلى تقديم الضيافة، الالتزام على وجه السرعة، بمعالجة الأسباب التي تجبر الشعوب على الفرار، ومن ثم اتخاذ قرارات حقيقية وفعالة وسخية لصالح السلام والتنمية البشرية المتكاملة. إن الالتزام الرسمي بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يأتي في الوقت المناسب تماما، ويجب النهوض به بشجاعة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن ندرك أنه بدون تحقيق السلام بين الشعوب والأمم، سيكون من المستحيل تنفيذ تلك الخطة.

ويود الكرسي الرسولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يقترح أربعة مجالات للتفكير، ينبغي وضعها في الحسبان عند النظر في أفضل السبل الممكنة. وهي: المسؤولية عن الحماية، واحترام القانون الدولي، ونزع السلاح، وحماية البيئة. وينبغي بالنسبة للمجالين الأولين، المسؤولية عن الحماية والتقييد بالقانون الدولي، أن يتم النظر في الأدوات اللازمة للاضطلاع بالالتزام الفوري بالترحيب بالمتفنين، دون وضع حواجز غير عادلة عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك في مجال حماية البيئة.

واليوم، فإن مبدأ المسؤولية عن حماية جميع الشعوب من الفضائح الجماعية، وحالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، يعترف به الجميع ويقبله. وتلزم هذه المسؤولية، كما ذكر، الحكومات الوطنية أولا، ومن ثم المجتمع الدولي والمجموعات الإقليمية للدول، بالتصرف وفقا للقانون الدولي. ومع ذلك ليس من السهل دائما الاضطلاع بهذا العمل في الممارسة العملية، لأسباب ليس أقلها أن التقيد به غالبا ما يتعارض مع التفسير الحرفي الصارم لمبدأ عدم التدخل، على النحو الذي تنص عليه الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الناحية التاريخية، هناك شكوك أيضا، وبذريعة التدخل الإنساني، في

أن ينتهي الأمر بتجاوز مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

مع ذلك، ونظراً للتكاليف البشرية غير المقبولة للتقاعس، يجب أن يكون البحث عن الوسائل القانونية الفعالة للتطبيق العملي لمبدأ المسؤولية عن الحماية، أحد الأولويات الرئيسية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من المفيد جداً أن تتمكن الدول الأعضاء من تحديد معايير واضحة وفعالة لتطبيق المبدأ وما يقابله من إدماج للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الخبرة الكبيرة لدى الأمم المتحدة ومختلف الوكالات التابعة لها في مجال حفظ السلام وبناء السلام وغيرهما من الأنشطة الإنسانية، ينبغي إيجاد وسائل سريعة وفعالة لتنفيذ القرارات النهائية المتصلة بالمسؤولية عن الحماية.

إن المقاصد والمبادئ المعرب عنها في الديباجة وفي المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة هي بمثابة دليل قاطع على تفسير وتطبيق جميع أحكام الميثاق المتعاقبة. وبالتالي، فإن الواجبات المنصوص عليها في الديباجة "أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" و "أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد"، وفي الفقرة ٣ من المادة ١، "أن نعزز ونشجع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً" لا تبرر تنفيذ المسؤولية عن الحماية فحسب، بل تلزم للمجتمع الدولي بالعمل على إيجاد الوسائل المناسبة للقيام بذلك. وبخلاف ذلك، سيتم اختزال الصرح العظيم المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة إلى مجرد أداة للمحافظة على التوازن العالمي وتسوية الخلافات.

ذلك لن يكون خيانة للذين صاغوا الميثاق فحسب، بل أيضاً لملايين الضحايا الذين أُرقت دماؤهم في حروب كبرى في القرن الماضي.

بعض التدخلات الأحادية الجانب في الأزمة الإنسانية التي ي
تسبب بالكثير من الأذى في عالمنا المعاصر. وكما قال البابا
فرانسيس مؤخراً،

”لا تنقصنا الأدلة الدامغة على العواقب السلبية
المرتبة عن التدخلات العسكرية والسياسية التي يتم
القيام بها بدون تنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي.“
(A/70/PV.3، صفحة ٧)

لذلك تتطلب منا الأزمة الراهنة تجديد الجهود لتطبيق
القانون الساري ووضع قواعد جديدة تهدف أيضاً إلى مكافحة
ظاهرة الإرهاب الدولي في إطار الاحترام الكامل للقانون.

يمكن النهوض بفعالية بالعمل المتعدد الأطراف من أجل
السلم والأمن الجماعي بالاستعانة بصك آخر يقره الميثاق،
وغالباً ما يجري بحثه في الجمعية العامة، وبالتحديد في هيئة نزع
السلاح. هنا، أيضاً، نجد أنفسنا في منطقة بين الضوء والظلال،
وللأسف فإن الآخر هو الذي يسود. هناك مثال صارخ على
الفشل الذي حصل في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في أيار/مايو.
وفي ضوء ذلك المأزق، من المهم جداً للمجتمع الدولي وفردى
الدول الأكثر انحراطاً أن تعرب بوضوح عن رغبتها الحقيقية
في السعي إلى الهدف المشترك من أجل إقامة عالم خالٍ من
الأسلحة النووية، والتطبيق الكامل للمعاهدة، نصاً وروحاً،
مع الهدف المتمثل في الحظر الكامل لهذه الأسلحة.

كما ذكر البابا فرانسيس في متنديات مختلفة، فإن خطر
الردع النووي المضمون على نحو متبادل يتعارض مع أخلاقيات
الأخوة والتعايش السلمي بين الشعوب وبين الدول. في
التحليل النهائي، فإن سباق التسلح النووي، بل وسباق التسلح
بشكل عام، بما ينطوي عليه من نفقات في الموارد البشرية
والاقتصادية، يركز على الحرمان من الكرامة الإنسانية لأعداء
متملئين، بل حتى حرمان الفرد ذاته من كرامته وبقائه. إنها

أما العنصر الثاني الذي تتسبب به الصراعات والأزمات
الإنسانية الراهنة، فیرغمنا على النظر في المسألة التي يمكن
أن نسميها مسؤولية احترام القانون الساري عند استجابتنا
للأزمات العالمية والإقليمية. ذلك يتطلب في المقام الأول تطبيقاً
أميناً وشفافاً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. أما مبدأ
عدم التدخل، المنصوص عليه في الفقرة ٧ من هذه المادة، فإنه
بالإضافة إلى الفقرتين ٣ و ٤، فيحظر أي استخدام أحادي
 للقوة ضد عضو آخر في الأمم المتحدة ويطلب بالاحترام
الكامل للحكومات المشكلة بصورة شرعية والمعترف بها قانوناً.

ومهما يكن من أمر، لا يمكن أن تصبح المادة الثانية من
الميثاق ذريعة للصفح عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
إن خبرة ٧٠ عاماً لدى الأمم المتحدة توضح بجلاء أنه يمكن
للحكومات تصويب الانتهاكات الجسيمة لكرامة الإنسان
وحلها سلمياً بالشجب والإقناع من جانب المجتمع المدني
والحكومات نفسها. وحيثما تتواصل الانتهاكات الجسيمة
لحقوق الإنسان، يعتبر التدخل ضرورياً أيضاً، ويظل السبيل
الوحيد تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصلين السادس
والسابع من الميثاق. بالإضافة إلى التقيّد بأحكام الميثاق، وبالمبدأ
الأساسي للقانون الدولي، وبالتحديد مبدأ، العقد شريعة
المتعاقدين، وهو ليس من قبيل حشو العبارات، بل بالأحرى
تأكيد على سيادة القانون نفسه، وهذا المبدأ يحظر نمائياً مفاهيم
من قبيل الحرب الوقائية، بل حتى أكثر من ذلك، المحاولات
الرامية إلى إعادة تصميم مناطق جغرافية بأكملها وإعادة توزيع
السكان تحت ذريعة مبدأ الأمن. وفي الوقت نفسه، فإن الفهم
الواضح والمنطقي جداً للفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق
يستبعد أي تدخل من جانب دول أطراف ثالثة لصالح طرف
أو آخر في أي حالة من حالات الصراع المدني.

ثمّة حاجة جادة إلى سبر غور النفس البشرية والاعتراف
بالخطيئة حتى يمكننا أن نتقبل المسؤولية عن الدور الذي أدته

العالم الذي نريد أن نتركه للذين سيأتون من بعدنا، وإلى الأطفال الذين هم في مرحلة النمو الآن.

يمثل مؤتمر باريس مرحلة هامة في عملية إعادة التوازن بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي وقدرة الأرض على استيعابها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن بحاجة ماسة إلى اعتماد اتفاق عالمي عادل وتحويلي وملزم قانوناً. فذلك من شأنه أن يبعث بإشارة هادفة للمجتمع الدولي بأسره للتشجيع على انتقال سريع إلى التنمية يتسم بانخفاض نسبة الكربون ويوفر دفعة قوية لتعزيز الصلة الجوهرية بين هدفين، والقضاء على الفقر والتخفيف من آثار تغير المناخ. تبين تلك الصلة أن تصدينا لخطر تغير المناخ يمكن أن يمثل فرصة واعدة لتحسين الصحة، والنقل، وأمن الطاقة ويوفر فرص عمالة جديدة. إن التوصل إلى اتفاق فعال بشأن تلك المسائل، بالإضافة إلى القيمة الهامة التي تحتويها هي ذاتها، لا يمكن له إلا أن يساهم في مناخ الثمام العام بين الدول فيما يتعلق بالتنمية البشرية المتكاملة، والمسؤولية عن الحماية، والسلم، ونزع السلاح واحترام القانون الدولي.

إن الاعتراف بالقيود التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمات جديدة، أو للأسف، إزاء البيئة على عدم الالتزام بأحكامه، ليست كالتحسر على فشل المنظمة نفسها. وهذه القيود هي عبارة عن ظلال لا مفر منها تظلل الإطار الكبير لأول مشروع عالمي للسلام والتعاون الدولي، وهو إطار لحسن الطالع دام لمدة ٧٠ عاماً، وحافز على تحقيق الاحترام الكامل للقانون المعمول به، ويشجع على قدر أكبر من الثقة والتعاون. وهكذا يعرب الكرسي الرسولي عن الأمل في أن تقترن هذه الذكرى السنوية السبعين باعتماد رسمي لخطة عام ٢٠٣٠، ولعلها تمثل بداية تعاون متسق وكامل أكثر من أي وقت مضى لصالح البشرية جمعاء.

لقد أشار البابا بينديكت السادس عشر، في عام ٢٠٠٨، وأيضاً البابا بولس السادس أثناء زيارته للمنظمة قبل ٥٠ عاماً

عملية تهدف إلى فهم أعمق للآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على استخدام أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية بوجه الخصوص، لذلك لا ينبغي التشجيع على ذلك فحسب بل ينبغي أنه يعتبر ضرورة.

أما فيما يتعلق بالبعد الإنساني، فأود أن أذكر أيضاً بأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، أداتان لترع السلاح وتكيف القانون الإنساني مع التعقيدات القائمة في عالم اليوم. أما تستهدف وصم وحظر تلك الذخائر المروعة المدمرة والعشوائي لأثر على السكان المدنيين. ينضم الكرسي الرسولي إلى جميع الذين يعملون من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية معرباً عن الأمل في أن تقوم تلك الدول التي لم توقع بعد على تلك الاتفاقية أن تفعل ذلك.

إن التقيد الفعال والكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتطلب الاستعاضة عن عقلية الرفض وعدم الثقة والخوف لدى الآخرين، بأخلاقيات تنم عن الشعور بالمسؤولية. ويقتضي منا أيضاً أن نفكر ملياً في معنى مفهوم الأمن الجماعي الذي لا يتصل فقط بالحرب والأعمال العسكرية بل أيضاً بالأبعاد الاقتصادية، والمالية، والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية الأوسع نطاقاً.

إننا إذ نستشرف المستقبل، نرى ثمة مسؤولية جسيمة أخرى، تتعلق بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وللسلم نفسه. ذلك هو الاتفاق المعقود عليه الأمل بشأن تغير المناخ التي سيعتمد في مؤتمر باريس المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر. فالمناخ مسألة تصب في الصالح العام العالمي، ومسؤولية تقع على كاهلنا كافة، لا سيما نحو أضعف الفئات في الأجيال الحاضرة والمقبلة. أنها مسؤولية شاملة لا يمكن التنصل منها وتتطلب من الأفراد تعاوناً فعالاً متعدد الأطراف ومتعدد التخصصات، استناداً إلى قدراتهم الخاصة والخصائص، بل أن يكونوا متحدثين في مواجهة مسألة صعبة تتعلق بنوع

عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، وتقدّم إرشادات بشأن إقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم، مع التأكيد بشكل خاص على أهمية الاحترام المتبادل، وحسن النية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في معالجة المسألة النووية الإيرانية، وهو خطوة أولى نحو حل طويل الأجل يمكنه أن يجلب السلام والأمن والاستقرار إلى المنطقة بنطاقها الأوسع. كما نرحب بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وندعو إلى رفع الحظر المفروض حاليا على الشعب الكوبي الشقيق في الوقت المناسب.

ويمكننا جميعا أن ننظر إلى السنوات السبعين الماضية والإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة بكل فخر، ولكن يجب أن نعترف أيضا بما لم تستطع المنظمة القيام به، وبالتحديات الماثلة أمامنا. فالحروب والصراعات لم تكن غير شائعة خلال العقود الماضية، وهي لا تزال مندلعة اليوم. والإرهاب، والتطرف العنيف، والتعصب الديني والعنفي أمور تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. والتراعات الإقليمية والبحرية تهدد السلام والاستقرار في العديد من المناطق. والأخطار التي تهدد بقاء الجنس البشري ما زالت قائمة. وترسانات الأسلحة النووية، على الرغم من تراجعها، لا تزال قادرة على تدمير كوكبنا مرات عديدة. ويهدد تغيّر المناخ سبل معيشة البلايين من الناس، وحتى وجود عدد كبير من البلدان. والفقر يظل واحدا من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة. والعنف والتمييز، والظلم الاجتماعي، والأزمات الإنسانية أمور تشكل وباء للجميع تحول دون تمتعهم بحقوق الإنسان.

إن التحديات الهائلة تتطلب كذلك بذل جهود هائلة، ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تأدية دورها المركزي في هذه المساعي. وترحب فييت نام باعتماد خطة التنمية المستدامة

بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لتأسيسها إلى أنه كثيرا ما يُطلب إلى الأمم المتحدة أن تكون دلالة على الوحدة بين الدول وأداة لخدمة الأسرة البشرية جمعاء، ومن ثم تمثل المنظمة المسار الإلزامي للحضارة الحديثة، والسلام العالمي. لذلك لا بد من أن تصبح الأمم المتحدة المكان الذي يمكن أن تجتمع وتردهر فيه حقا أسرة الأمم والشعوب، والمكان الذي يجري فيه حظر جميع أشكال الحرب والتدخل الأحادي إلى الأبد، ليس بالكلمات فقط، بل قبل كل شيء انطلاقا من روح ونوايا كل سلطة حكومية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد فييت نام، أود أن أهنئ بجملة السيد ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأعتقد أنه، بحكمته وخبرته، سيوجه دورتنا صوب إحراز نتائج ناجحة جدا. ويشيد وفدي أيضا بالمساهمات الهامة التي قدمها السيد سام كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين، والأمين العام بان كي - مون، خلال السنة الماضية.

إن الأمم المتحدة التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية نمت خلال العقود السبعة الماضية حيث باتت تحتضن 193 دولة، وأصبحت المنظمة العالمية الأكثر تمثيلا، والمركز الحقيقي لتنسيق الجهود العالمية بغية التصدي للتحديات المشتركة. والأمم المتحدة، بوصفها منارة للأمل، ساعدت حقا في جعل العالم مكانا أفضل، من خلال تأدية دور متزايد الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن، وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي النهوض بالتنمية والتقدم.

وتعمل الأمم المتحدة، بهدي من ميثاقها، على تعزيز مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتعزز المنظمة

مستقبل خال من العنف، والتهديد بالقوة أو استخدامها، والتخويف، والإكراه، والظلم، إلا من خلال قيامنا بذلك، مما يهيئ بيئة مواتية للتنمية المشتركة. وفي الوقت نفسه، ولكي نحرز النجاح، يجب أن تكون التنمية المستدامة حقا للشعب، ومن الشعب، ولصالح الشعب. بعبارة أخرى، يجب أن يكون الناس في صميم الخطة الجديدة، بوصفهم المالكين لجميع جهود التنمية، والمحرّكين لها، والمستفيدين منها.

ولا تستطيع أي خطة أن تنجح من دون شراكة عالمية قوية لتحقيق التنمية المستدامة. وتعتقد فييت دائما أن الموارد المحلية تؤدي دورا حاسما في تنمية أي بلد، ولكننا نعتقد أيضا أن ما من بلد يستطيع أن يفعل ذلك بمفرده. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الاضطلاع بالدور القيادي في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما في ميادين التمويل، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. كما ندعم ونشارك في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، حيث توفر، على ما نعتقد، قناة فعالة لتبادل الخبرات، والدعم التقني، وبناء القدرات.

وعلى غرار الأمم المتحدة، تحتفل فييت نام هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها. وعقب استعادة استقلالها بعد ما يقرب من قرن من الاستعمار، أيدت فييت نام على الفور المبادئ والقيم التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. ووجه رئيسنا الراحل هو شي منه، مؤسس فييت نام الحديثة، رسائل إلى زعماء العالم في عدة مناسبات يطلب فيها الاعتراف بفييت نام الجديدة وانضمامها إلى الأمم المتحدة. ومنذ أصبحت فييت نام عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٧، فهي تبذل دائما ما في وسعها لتعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والمساهمة في أعمال المنظمة على نحو بناء ومسؤول.

إن فييت نام تضع على الدوام الناس في صلب جميع الاستراتيجيات الإنمائية. فالتنمية البشرية الشاملة تشمل الرفاه

لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تحدد الرؤية وتنشئ الإطار لجميع الأمم في سعيها للقضاء على الجوع والفقر، وتطوير أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك، والعمل لتحسين الحفاظ على كوكبنا المشترك، الذي يواجه تهديدات تغيّر المناخ والإفراط في الاستهلاك. والتنفيذ الكامل والفعال للخطة الجديدة، التي تكمن الشراكة العالمية في جوهرها، سوف يعالج الأسباب الجذرية لمشاكلنا الحالية، ويوجه العالم نحو مستقبل أكثر استدامة.

وبغية تحويل عالمنا، يتعين على الأمم المتحدة أن تحوّل نفسها. فأعمال الجمعية العامة بحاجة إلى تنشيط لجعلها أكثر تركيزا وكفاءة وجدوى. ويحتاج مجلس الأمن إلى أن يكون أكثر تمثيلا، وديمقراطية، وشفافية، وفعالية. ويتعين تعزيز نظام الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب أن تترافق الإصلاحات المؤسسية مع الابتكارات الموضوعية، فيما يجري العمل على كفالة التوازن بين مختلف جوانب عمل الأمم المتحدة. وقد أظهرت تجربتنا مع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن السلام والاستقرار شرطان مسبقان للتنمية المستدامة. وقد جاء في خطة عام ٢٠٣٠،

”ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرّض للخطر استتباب السلام والأمن“ (القرار ١/٧٠، الفقرة ٣٥).

لذلك، يتحتم على كل دولة من الدول وعلى الأمم المتحدة بذل قصارى الجهود لكفالة السلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويلزم لكل دولة أن تتصرف بمسؤولية وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتحتاج المنظمات الإقليمية والدولية أيضا، مع وجود الأمم المتحدة في الطليعة، إلى التصرف على هذا النحو، ومساعدة الدول المعنية لإيجاد حلول ودية للخلافات والتراعات بينها بالوسائل السلمية، حسبما ينص عليه الميثاق. ولا يسعنا أن نأمل في

للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي وفي العمل على الإبرام المبكر لمدونة لقواعد السلوك.

وعلى الصعيد الدولي، فإن فييت نام على استعداد لزيادة إسهاماتها الفعالة في صون السلام والأمن العالميين وتحقيق رفاه الجميع. ولذلك السبب نزيد مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدمنا طلبات ترشحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وللمجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونتطلع إلى تلقي دعم الدول الأعضاء المستمر.

ولتحرير شعبنا من الخوف والعوز وعدم إغفال أي أحد، لنوحد أعمالنا في هذا المسار نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة. ولنجعل ميثاق الأمم المتحدة مصدر إلهامنا ولنسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ في بناء عالم ينعم بالسلام والأمن والازدهار لشعوبنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية). يسرني كثيرا أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهئة الحارة للسيد ماغتر ليكتوفت على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين وأتمنى كل النجاح له. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد سام كوتيسا على الأعمال الهائلة التي اضطلع بها بصفته رئيس الجمعية في دورتها التاسعة والستين. وأهنئ أيضا الأمم المتحدة وجميع الوفود بالذكرى السنوية السبعين وأتمنى للمنظمة دوام النجاح والاعتراف العالمي والاحترام.

إن تركمانستان، في تناو لها مواضيع الدورة الحالية الرئيسية، ترى أنه تقوم حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة ومحددة الهدف ترمي إلى دعم الدول والمناطق التي، لأسباب شتى، تتسم فيها مسائل التنمية المستدامة بحدة خاصة.

البدني والعقلي، بما في ذلك حقوق الإنسان. وقد اعتمدت فييت نام قوانين وسياسات عامة لكفالة أن تكون جميع حقوق الإنسان المتعلقة بشعبها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والسياسية، موضع احترام وحماية وتشجيع.

وفيت نام في الوقت الحالي طرف في سبع من المعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان. وانضمت قبل وقت قصير إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إن فييت نام ملتزمة بقوة بالتنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد الوطني، سنحشد كل الموارد المتاحة ونشرك جميع الوكالات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة ونشرك السكان ومجتمعهم المحلية في ذلك الإنجاز الكبير. وتتعهد فييت نام بدعم إبرام اتفاق ذي مغزى في الاجتماع المقبل لمؤتمر باريس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وفييت نام، من جانبها، قدمت مؤخرا مساهماتها المقررة المحددة وطنيا.

وعلى الصعيد الإقليمي، انضمامنا إلى جهود أشقائنا وشقيقاتنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية العمل صوب تعزيز مجتمع الرابطة. وكجزء لا يتجزأ من منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتنامية بصورة ديناميكية، تضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور بالغ الأهمية في التنمية الإقليمية. ولكن لكي تزدهر منطقتنا، يجب أن يأتي إحلال السلام والاستقرار أولا. ولذلك يكتسي أهمية حيوية صون السلام والاستقرار وتأمين السلامة والأمن البحريين وحرية الملاحة والتخليق في بحر الصين الجنوبي. وتعمل فييت نام بشكل دؤوب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجميع الأطراف المعنية لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك مناشدة جميع الأطراف الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وتسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. كما أننا نخرط مع الأطراف لضمان التنفيذ الكامل والفعال

من المجتمع الدولي. كما أهما بحاجة إلى المساعدة الاقتصادية الملموسة والحقيقية. وثبت بمرور الوقت أنه لا يمكن تسوية الحالة في أفغانستان إلا بالوسائل السياسية السلمية وعلى أساس إجراء حوار وطني واسع بمشاركة جميع القوى المسؤولة والبناء التي تمثل الشعب الأفغاني. وعلاوة على ذلك، نحن على اقتناع بأنه لا بد أن يرافق عملية المصالحة تقديم مساعدة اقتصادية دولية فعالة، واتخاذ تدابير محددة الهدف ترمي إلى إنشاء البنية التحتية الاجتماعية وتقديم المساعدة الإنسانية.

ونرى أن العامل الأهم في تحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار في أفغانستان هو إدماج البلد في المشاريع الإقليمية والدولية للطاقة والنقل. فمشاريع مثل خط الأنابيب الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند وخط السكك الحديدية بين تركمانستان وأفغانستان تهدف إلى كفاءة النمو الاقتصادي وإيجاد وظائف جديدة في أفغانستان وهيئة الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي. ومما لا يقل أهمية أن تنفيذ هذه المشاريع سيحدث تأثيراً هاماً في تحقيق الاستقرار على المناخ السياسي في أفغانستان نفسها، فضلاً عن المناطق المحيطة. كما أنه سيعيد ثقة الشعب الأفغاني بقوته بالذات وقدرته على بناء دولة حديثة ومستقرة وديناميكية، دولة تشكل شريكا على قدم المساواة ومتفقا في الرأي مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي برمته. وتركمانستان، باعتبارها مبادرة ومشاركة في تلك المشاريع الدولية، ستواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان على الصعيد الثنائي من أجل بناء المرافق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الإمداد بالطاقة بأسعار مخفضة وتقديم التدريب للمهنيين الأفغان في مؤسساتنا التعليمية.

وفي سياق إعادة أفغانستان إلى سابق عهدها، فإن الدعم المقدم للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والذي تتوقف عليه فعالية كامل منظومة العلاقات الدولية في عالمنا اليوم، يكتسي أهمية فائقة. وعليه، فإن تركمانستان ترى أن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة ما بعد عام ٢٠١٥ وجوهرها ينبغي أن

وفيما يتعلق بآسيا الوسطى، تدور حالياً مناقشة بشأن هيئة الظروف التي تمكن من إدماج المنطقة في العمليات العالمية الحديثة وإعادة ميلادها كمنطقة توفر صلة مستقرة وقوية في الشراكات العابرة للقارات. وأنا على اقتناع بأن ذلك هدف يمكن تحقيقه، إذا تمكنا من ضمان السلام والهدوء والأمن، وهي عوامل رئيسية لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار لدول آسيا الوسطى. وكان ذلك محور تركيز جهود تركمانستان الرئيسية والمشاريع والمبادرات التي تقوم بتنفيذها، وهي تدعو المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، إلى الانضمام إليها.

وأحد المشاريع فكرة إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة في آسيا الوسطى للتكنولوجيا المتصلة بتغير المناخ. وأعتقد أن المشاكل البيئية الواسعة النطاق التي توجد في المنطقة معروفة جيداً. فهي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الجو العام في المنطقة، فضلاً عن مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم، وفي بعض الأحيان تحدث آثاراً سلبية على العلاقات بين الدول. وفي ظل تلك الظروف، يصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى إنشاء هيئة دولة متخصصة تكون قادرة، مع ولاية مسندة من الأمم المتحدة، على الاضطلاع بالرصد وإجراء تحليل موضوعي للعمليات والاتجاهات البيئية الحاصلة هناك، وعلى ذلك الأساس، قادرة على تقديم التوصيات ذات الصلة لحكومات دول آسيا الوسطى. فالرؤية لوظائف مثل ذلك المركز واتجاهاته قائمة بالفعل. وتركمانستان على استعداد لتوفير كل الهياكل الأساسية اللازمة لقيام المركز في تركمانستان ولضمان هيئة أفضل الظروف المواتية لموظفيه. ولذلك أدعو إلى إيلاء اعتبار معمق لاقتراحنا بشأن إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة للتكنولوجيا المتصلة بتغير المناخ في آسيا الوسطى.

ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بدون مشاركة جارتنا الأقرب، أفغانستان. فالشعب الأفغاني الشقيق وحكومته اليوم بحاجة خاصة إلى الدعم السياسي والمعنوي

في التعامل مع التحديات والتهديدات وتقديم الحلول للعديد من المشاكل العالمية، تثبت أن عملنا معاً وتضافر جهودنا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله تحقيق أهدافنا المحددة، مهما كانت صعوبتها.

واليوم، ترى تركمانستان، في هذا الإطار، أن زحماً كبيراً سيتولد لدفع حركتنا إلى الأمام، وأيضاً للنظام العالمي الجديد الأكثر إنسانية وعدلاً. ونحن مستعدون للمشاركة في ذلك العمل. جنباً إلى جنب مع الأسرة الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة وأن أنقل التهنية للرئيس ليكتوفت على انتخابه. وبيرو مستعدة للإسهام في نجاح ولايته.

قبل سبعين عاماً، أنشأنا الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها، والتعاون على المستوى الدولي من أجل تنمية شعوبنا. واليوم، نجدد التزامنا بمقاصدها ومبادئها ونؤكد على ضرورة مواصلة العمل لضمان أن تصبح رؤيتها واقعاً ملموساً للجميع وأن نترك للأجيال القادمة كوكباً مستداماً.

وبلدي يفخر بشكل خاص أنه كان عضواً مؤسساً للمنظمة وأنه يلتزم بثبات بميثاقها وبتعددية الأطراف. ونود الآن أن نستحضر ذكرى ثلاثة من مواطني بيرو المرموقين الذين تولوا ثلاثة مناصب رفيعة: السفير خافيير بيريز دي كويار، الذي كان أميناً عاماً؛ والرئيس السابق لبيرو، خوسيه لويس بوستامانتي ريفيرو، وكان رئيساً لمحكمة العدل الدولية؛ والسيد فيكتور أندريس بيلاوندي، وكان رئيساً للجمعية العامة.

ما من شك في أن منظومة الأمم المتحدة قد أسهمت، ولا تزال تسهم، في تقدم البشرية بشكل كبير. ولا بد لنا أن

يتمثل في التغلب على اختلال التوازن الخطير - بل ربما البالغ الخطورة - بين دول ومناطق وقارات بأكملها، من حيث الصناعة والاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة، وكذلك فيما يتعلق بنوعية حياة السكان وفي مجالات الرعاية الصحية والتعليم ومعايير النظم الغذائية وهياكلها. ومن الواضح أن المساعدة الإنسانية وحدها، فضلاً عن الإمدادات من الأدوية والمؤن، إلى جانب ضخ الأموال لمرة واحدة من قبل الأمم المتحدة وفرادى الدول، كل ذلك على أهميته البالغة لن يحل المشكلة.

نحتاج اليوم إلى استراتيجية طويلة الأجل ومتعمقة ومدروسة جيداً لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بحيث تشمل مجموعة واسعة من التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وتدابير الاستثمار. وهنا، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلسها الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات المتخصصة الأخرى، بدور تنسيقي عملي المنحني. والعامل الأكثر أهمية لذلك الدعم، في رأينا، هو مشاركة تلك البلدان في المشاريع الاقتصادية الدولية، خاصة في مجال نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن إنشاء ممرات للنقل بين المناطق وعبر القارات.

ومبادرات تركمانستان لتنمية تلك القطاعات من الاقتصاد العالمي قد حظيت بموافقة جماعية من الجمعية العامة من خلال اتخاذ القرارات ذات الصلة. ونتوقع متابعة فعالة لتنفيذها. وأود أن أؤكد استعداد بلدنا لمواصلة وتعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والكيانات الأخرى.

وينبغي للدورة الحالية أن توفر لنا مبادئ توجيهية واضحة للمستقبل. فمن الطبيعي والمناسب أن تتولى الأمم المتحدة، الكيان الدولي ذو الولاية العالمية، القيادة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وإمكانات الأمم المتحدة الهائلة، التي اكتسبتها على مدار سبعة عقود من التجربة الفريدة من نوعها

الحالي للمؤتمر، لا تدخر جهداً من أجل تحقيق ذلك الهدف، وفقاً لنداء ليما للعمل المناخي. فتغير المناخ والتحديات البيئية لا نهاية لهما. ويقول الخبراء إننا سنواجه وضعاً خطيراً خاصة فيما يتعلق بظاهرة النينو خلال السنوات القليلة القادمة. يجب أن نستثمر أكثر في الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر كجزء من خططنا للتنمية. وبيرو، بلد التنوع البيولوجي الهائل، تود أيضاً أن تسترعي الانتباه إلى الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها التنوع البيولوجي للتنمية. وفي هذا الصدد، فإننا نهتم بشكل خاص بالحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية والبحرية واستخدامها على نحو مستدام. وكما هو الحال مع التنمية المستدامة، يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات واسعة في مجال السلم والأمن الدوليين لضمان احترام حقوق الإنسان والنهوض بها. وتشيد بيرو بالتقدم الكبير المحرز صوب تحقيق السلام في جمهورية كولومبيا الشقيقة. ونرحب أيضاً بإعادة العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة، ونتوجه بالنداء مرة أخرى من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، يجب أن يكون مجلس الأمن استباقياً في تعزيز حوار يؤدي إلى مفاوضات مباشرة. ويجب أن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون معاً في سلام وأن يحققوا الازدهار في دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. فالوضع الراهن غير قابل للاستدامة. وبيرو تؤكد التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وبسيادة القانون وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاع.

ونرى أنه ينبغي الاعتراف بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية عالمياً. ولذلك، نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى نظاميهما الأساسيين على أن تفعل ذلك بالكامل.

ويتعيّن علينا تعزيز قدرتنا على الاستجابة للأزمات الإنسانية ومنع الإفلات من العقاب على الفظائع. ولا يمكن

ندرك أنه، لأكثر من ٧٠ عاماً، لم نشهد حرباً كبرى أخرى كالحربين اللتين نخطط فيهما العالم في النصف الأول من القرن العشرين، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية بحجم الكساد الكبير. ولكن، لا شك أن إنجازات الأمم المتحدة لم تصل إلى الجميع بنفس القدر. والعالم يدفعنا إلى إعادة النظر في نوعية المنظمة التي نحتاج إليها، وإلى مضاعفة جهودنا لضمان العالمية الحقة للسلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وبيرو تعلق أهمية كبرى على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). لقد اتفقنا على تحويل العالم في غضون جيل واحد في عملية يسمع خلالها صوت شعوبنا ويُعترف بتنوعنا الثقافي كمحفز للتنمية. ولأول مرة في التاريخ، يصبح لدى البشرية صك عالمي تعهدنا من خلاله بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتحقيق التنمية المستدامة على مدى السنوات الخمسة عشر القادمة دون أن ندع أحداً يتخلف عن الركب. وفي واقع الأمر، فقد قررنا تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتجديدها. واتساقاً مع أولويات بيرو للإدماج الاجتماعي، يسعدنا أن نرى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعكس نفس الطابع التحويلي طول الوقت. وعلينا أن ندمج الجميع لكي يتسنى لنا النمو، ويجب أن نعطي أولوية للمجموعات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفت عن الركب وتلك الأكثر هشاشة، والتي غالباً ما تشمل الشعوب الأصلية والمسنين وذوي الإعاقة والمهاجرين.

وبغية تنفيذ الخطة الجديدة، لا بد من تخصيص موارد كافية. نحتاج إلى زيادة ميزانيات البرامج التي تشمل الإدماج الاجتماعي، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، وإيلاء الأولوية لرعاية أطفالنا والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبيرو ترى من الأهمية بمكان أن يُعتمد في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي يعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، اتفاق ملزم عالمياً وطموح ومتوازن لمعالجة تغير المناخ. وبيرو، نائب الرئيس

ونعتبر أنه من المهم جداً أيضاً مواصلة تعزيز بيئة مؤاتية، على كل مستوى، لتحديد الأسلحة بفعالية، بما يشمل تحديد الأسلحة التقليدية وإنفاذ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإننا نؤكد مجدداً التزامنا بمعاهدة تجارة الأسلحة ومبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، دون المساس بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في البحث وإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية.

وكما ذكرتُ في مستهلّ بياني، يتولّى المجتمع الدولي المهمة الطموحة المتمثلة في تحويل العالم بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق أهداف الخطة الجديدة، سيتعيّن على الدول أن تزيد بقدر كبير الموارد التي تكرّسها لتنفيذ الأهداف، وتعزز التعاون الدولي بكل وسيلة. وينبغي أيضاً لشراكة عالمية جديدة أن تعزز التعاون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وترسخ تدابير بناء الثقة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات، سباقات التسلح والأزمات الإنسانية، لأنه بدون السلام لن تكون هناك أية تنمية. وبعد سبعين سنة على إيجاد هذه المنظمة، فإنها تستطيع، وينبغي لها، أن تسهم في جعل المستقبل الذي نصبو إليه واقعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): إننا نتكلم في الجمعية اليوم بعد تفكير، كما قال قداصة البابا فرانسيس. إن رئيس هندوراس، خوان أورلاندو هيرنانديث ألبرادو، حضر في هذه القاعة قبل بضعة أيام، مخاطباً مؤتمر قمة التنمية المستدامة (انظر A/70/PV.5). وفي هذه المرحلة الأخيرة من المناقشة، لن نغرق الجمعية بخطابات طويلة، بينما العديدون جداً من القادة المعروفين، المتكلمين بالنيابة عن دولهم، قد قدّموا فعلياً أفكاراً أكثر استنارة بشأن المسائل الخلافية التي تعيننا.

لأي بلد أن يتجاهل المسؤولية عن حماية الإنسان. ويبرو تدين الحالة التي تطوّرت في سورية وجرائم الشرّ لما يُسمّى الدولة الإسلامية.

ويجب أن نضمن المشروعية المستمرة لمجلس الأمن. ومن الحيوي أن نعمل لكي نحقق إصلاحه الشامل، على صعيدي تركيبته وأساليب عمله، وتقييد استخدام حقّ النقض، إذا أردنا ضمان تمثيله وفعاليته. وفي هذا الصدد، دأبت بيرو على العمل في إطار فريق المساءلة، الاتساق والشفافية المعني بمدونة قواعد السلوك، التي يمكنها توجيه عمل مجلس الأمن حين يتعلق الأمر بالجرائم المروّعة.

وإذ تُدرك بيرو المهام الجديدة المشمولة في ولايات عمليات حفظ السلام، فإنها ستُرسل سرية هندسة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي المرة الأولى التي تنتشر فيها سرية من بيرو خارج منطقتنا.

لقد تابرت بيرو على السعي إلى التعامل بحزم وفعالية مع مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، كنّا ننفّذ استراتيجية ناجحة بنهج شامل يتضمن الإجراءات الهادفة إلى الوقاية والمكافحة والاعتراض، فضلاً عن برامج التنمية البديلة المستدامة للمزارعين. ففي السنة الماضية، ونتيجة لتلك الاستراتيجية، سجّلنا انخفاضاً صافياً في المحاصيل غير المشروعة، قدره أكبر بنسبة ١٤ في المائة تقريباً، وكميات محجوزة من الكوكايين أكبر من أرقام عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٠ في المائة. وفي السنة الماضية وحدها، وسّعنا برامج تنميتنا البديلة لتغطي أكثر من ٥٠ ٠٠٠ هكتار، وأعدنا تحريج نحو ١٥ ٠٠٠ هكتار، كانت قد تضررت من المحاصيل غير المشروعة. والدورة الاستثنائية التي ستكرّسها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ لآفة المخدرات، ينبغي أن تؤكد مجدداً الإنفاذ الكامل للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، والالتزام بمعالجة المشكلة من خلال استراتيجيات وطنية.

البقاء، الناجم عن سُحِّ الموارد هما القوي المحرّكة التي يمكن أن تدفع أيّاً كانوا إلى ترك بيوتهم وتنكب رحلة رهيبية إلى المجهول. فالظروف الخطيرة واليائسة تُرغم الناس على ترك أعزّ ما لديهم. فالترعة إلى البقاء والتعلّق بالحرية لا حدود لهما. والهجرات الجماعية ليست سوى عارضٍ لمشاكل أخرى حادة يجب معالجتها. وعلينا جميعاً مسؤوليّة معالجة تلك المشاكل، ولكن يتعيّن علينا، أولاً وقبل كل شيء، تقديم نتائج بدل مجرد وعود، لأنّ اليأس يستترف حتى الصبر الأكثر معاناة.

والردّ على هذا المأزق الخطير ليس شيئاً علينا اختراعه. إنه يكمن في أساس القيم الطبيعية للحضارة، في المبادئ السماوية للروحانية، حيث تتقارب جميع الأديان، في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ألهمت جوهر وجودها - التعايش المتناغم والقائم على الاحترام بين أخوة وأخوات الأسرة العالمية ذاتها، حيث نحن جميعاً مواطنو وطن مشترك، بصرف النظر عن العرق، الجنس، المذهب أو المنشأ؛ وحيث هناك، طبعاً، تضامن عالمي، حتى لا يُسيء أحد استخدام الموارد التي يفتقدها الآخرون، ومدّ يد الأخوة عند الحاجة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كيريباس.

السيد بارو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب هذه الدورة السبعين للجمعية العامة، باسم رئيس وحكومة وشعب كيريباس. في كيريباس نبدأ جميع الأنشطة الرسمية مثل هذه الجلسة بالدعاء بأن يعم الخير على الجميع. ولذلك، أود أن أبدأ بمشاهدة الجمعية العامة دعاءنا التقليدي الكيريباسي لينعم الجميع بالصحة والسلام، "Kam na bane ni Mauri"، (فلتعم عليكم جميعاً بركات الأمن والسلام).

وإنني أكرر المشاعر التي نقلها المتكلمون السابقون في تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين على انتخابه، وعلى

إننا جميعاً، الذين نحظى بالشرف المتميز باستخدام هذا المنصة الفريدة في هذا المنتدى الفريد، حيث نناقش المشاعر، الأفكار، الانتقادات والتأملات المتعلقة بأهم مسائل العالم، متأثرون بالأماكن التي جننا منها، وبمنظوراتنا الخاصة بشأن العالم. ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، لأننا نتاج أماكن نشأتنا وبيئتنا. ومن الطبيعي لمن يأتون بيننا من أماكن الحرمان الشديد والاحتياجات الماسة والإقصاء المأساوي، أن يروا الأشياء بصورة مختلفة عن أولئك القادمين من مناطق الثروة، والوفرة، والنفوذ والتفوّق. إننا نختلف أيضاً في كيفية فهمنا للمصطلحات العالمية للقانون والعدالة والإنصاف. وصحيح أنه يمكننا التشكيك في ماهية الحقيقة نفسها، إذا لم نكن على دراية بتصوّر آخر لها. إنّ ردود أفعالنا تكون وفقاً لواقعنا الذاتي. فكيف يمكن للضحايا الذين يضطرون لمغادرة بيوتهم، والشروع في هجرات مروّعة لأسباب الفقر المدقع أو حالات العنف الساحق، بحثاً عن حياة أفضل ومستقبل مشرق لأحبائهم، أن يدركوا مفهوم القانون والعدالة مثلما يدركهما أولئك الذين يتمتعون بجميع الضمانات والفرص الممكنة، والذين لا يريدون أن يعكروا صفوهم الغرباء غير المريحين؟ وقد يكون ما لا نراه في هذه الثنائية المزيّفة في تفسير القيم الإنسانية الأساسية، هو أنه ليس هناك سلام أو أمن لأحد إلا إذا توافر السلام والرفاه للجميع. فما من جدار حجري ولا قانون إنساني ولا عقبة مادية يمكن أن تحتوي تنقل بني البشر المدفوعين بالحق في الحياة.

إنّ أوطاننا طبعاً هي الأماكن التي ننتمي إليها ونهفو إليها أفئدتنا، إنها أراضيها غير القابلة للتصرف، بدموعها وابتساماتها، انتكاساتها واحتفالاتها، ضائقها ورحاؤها، حدودها وامتداداتها، تحفّظاتها وأحلامها، ثغراتها وفرصها. فنحن جميعاً نريد أن نولد ونموت في أوطاننا. ولكن للكثيرين، يمكن للمهد أيضاً أن يكون أحياناً السباج الذي يحدّنا ويقيد توقنا إلى الممكن. وظلال الخوف التي يُلقِيها انعدام الأمن، والنضال من أجل

ضعفا، وضمان استمرار استجابة المنظمة العالمية الرئيسية لهم. وسيكون هذا بمثابة اختبار حقيقي لأهميتها.

وإذا ما تقاعسنا، نحن أسرة الأمم عن العمل، وإذا لم تتمكن من التركيز على التحديات التي تواجه العاملين في الخطوط الأمامية، أيا كانت هذه التحديات، فسوف نجيب آمال الملايين الذين يتطلعون إلى تولي الأمم المتحدة لزام القيادة. وأود أن أكرر عميق تقديرنا للأمين العام على ما أبداه من التزام ثابت ودور قيادي في تركيز اهتمام الأمم المتحدة والعالم على قضايا من قبيل التخفيف من مخنة الأكثر احتياجا وتخفيف حدة الفقر، والتصدي لوباء الإيبولا، والاستماع إلى وجهات نظر الشباب والنساء وتمكينهم من المشاركة في التنمية، ووضع حد للعنف القائم على نوع الجنس، وتحقيق السلام والأمن، والتعامل مع مسألة تغير المناخ.

وربما تكون التحديات التي تواجهنا، بينما نجتمع مرة أخرى في نيويورك من أجل هذه الدورة التاريخية، أكبر مما كانت عليه قبل عام. والتحديات الأمنية التي يفرضها تغير المناخ، والتزاعات، والإرهاب، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتزوح الجماعي للاجئين الذي نراه الآن في أوروبا، كلها من بين التحديات التي ما زالت تقوض الجهود التي نبذلها كأسرة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن لمجتمعاتنا.

وإذا ما سألنا عن الأسباب الجذرية الرئيسية لتلك التحديات، فقد نتكمن من العثور على العديد من الإجابات التي تفيد بأنه لم يُوجَّه إلا قدر قليل جداً من الاهتمام للمشاكل التي تتناولها الأهداف التي أقرت مؤخرا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والأهداف ليست جديدة. ومعظمها، أن لم يكن كلها، موجود في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بنا. أما الجديد فهو الدعوة العالمية الموجهة إلى المجتمع الدولي للعمل معا من أجل القيام بالعمل بطريقة مختلفة

ترؤس مؤتمر القمة التاريخي الذي اختتم أعماله مؤخرا باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. ومناسبة توليه الرئاسة في السنة الأولى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، أود أن أؤكد له على كامل دعم وتعاون كيريباس. أود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لكي أنوه مع التقدير بالقيادة الجديرة بالثناء لسلفه، معالي السيد سام كوتيسا، على توليه دفعة الأمور خلال العام الماضي، بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وعلى توجيه المهمة الضخمة لصياغة الخطة التي اعتمدت مؤخرا.

كما أود أن أشيد بالالتزام الثابت والعمل الشاق للأمين العام بان كي - مون، الذي كان بمثابة ملاح قدير لسفينة أسرتنا، وعمل على تسيير دفعة الأمم المتحدة عبر الواقع المعقد والمتنوع والتحديات الضخمة التي تواجه الشعوب والدول في مختلف أنحاء العالم. وأود، على وجه الخصوص، أن أثني على قيادته الممتازة في توجيه وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الأعضاء مؤخرا، وعلى التزامه الشخصي الراسخ بتركيز اهتمام العالم على الفئات الأكثر ضعفا، الذين تستهدفهم العديد من التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم كمجتمع عالمي.

إننا نجتمع في وقت حاسم في تاريخ تعددية الأطراف. وقد أقر المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، المعنونة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" ونحن نحتفل أيضا بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وسوف يجتمع القادة من جميع أنحاء العالم بعد شهرين في باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن تغير المناخ. وبينما نحتفل، ينبغي لنا التفكير أيضا في احتياجات الشعوب الأكثر هشاشة والأشد

الفئات ضعفا هي ضعيفة أصلا - وهم النساء والأطفال والمعوقون والمرضى والمسنون.

وتضغط جميع هذه الأحداث على نظمنا الوطنية ومواردنا الوطنية المنهكة أصلا، وستواصل القيام بذلك.

وكيريباس وبلدان مرجانية منخفضة أخرى، مثل توفالو، جزر مارشال، ملديف وتوكيلاو، فضلا عن ملايين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية في المحيط الهادئ وجميع أنحاء العالم، يتعين عليهم أولاً التصدي للتحديات المباشرة والفورية الحساسة والمُلحّة الناتجة عن تغيّر المناخ، حتى قبل أن نبدأ التكلم عن تنمية مستدامة أو خطة تنمية جديدة.

إنّ أول اختبار حقيقي لالتزامنا بخطة التنمية الجديدة التي اعتمدها المجتمع الدولي، سيكون مؤتمر القمة بشأن المناخ في باريس. وخطة التنمية المستدامة لن تكون ذات قيمة إذا فشل مؤتمر باريس المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في الخروج باتفاق طموح ومُلزم قانوناً، يعالج مآزق أولئك الموجودين على الخط الأمامي لتغيّر المناخ ويُنقذ البشرية بوقف الاحترار العالمي. وبالنسبة إلينا، نحن الموجودين على خط مواجهة تغيّر المناخ، فإنّ وثيقة باريس الختامية يجب أن تشمل هدفاً طويل الأمد للحد من ارتفاع المعدّل العالمي لدرجات الحرارة بحيث لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية قياساً بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية. ويجب أن تشمل أيضاً أحكاماً متعلقة بالخسائر والأضرار بوصفها عنصراً قائماً بذاته، مستقلاً ومنفصلاً عن التكيّف.

وعلينا جميعاً تكثيف جهودنا الوطنية والجماعية لتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً. ويجب أن نحثّ المُسببين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة على القيام بدورهم. وقد قدم بلدي، وهو أحد البلدان ذات المستوى الأدنى من الانبعاثات، في الأسبوع الماضي مساهمته المعترمة المقررة وطنياً، وهي مساهمة طموحة، إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ويجب أن ندعو بإلحاح شركاءنا

من أجل إحداث التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق مجتمعات مزدهرة وسلمية وعادلة ومنصفة من شأنها أن تعود بالفائدة على الجميع. وهذا أمر بالغ الأهمية في عالم مترابط بشكل متزايد، حيث سبترتب على القرارات والإجراءات المتخذة في بلد ما، آثار عميقة في أماكن أخرى من العالم.

ولكننا إذ نقر الخطة الجديدة، يجب إلا نترك الأعمال غير المنجزة وغير المكتملة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. والعديد من البلدان، ومن ضمنها كيريباس، لا تملك سجلاً قوياً فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لسبب قاهر. ونحن نواجه، مثل جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحديات كبيرة في جهودنا الإنمائية، تحديات تم توثيقها جيداً ولن أكررها هنا. وازداد تفاقم هذه التحديات بسبب تغير المناخ.

ويعيش شعب بلدي في جزر مرجانية منخفضة لا يتجاوز ارتفاعها ثلاثة أمتار فوق سطح البحر. وبسبب التغير في نظامنا المناخي وارتفاع مستوى البحر، تواجه جزرنا الآن تحديات كبرى لم نواجهها قط في تاريخنا. وقد شهدنا أحوالاً مناخية شديدة، ليس فقط بسبب ارتفاع مستوى البحر، ولكن أيضاً بسبب الظواهر الطبيعية المدمرة، مثل إعصار بام الذي ضرب في وقت سابق من هذا العام، فانواتو وجزر أخرى من جزر المحيط الهادئ المنخفضة، ومنها جزيرتنا، وسرعان ما تبعه إعصارا ميساك ودلفين.

وألحقت الأمواج المرتفعة المصحوبة بالرياح الشديدة دماراً واسعاً بجزرنا، وبيوتنا، وقرانا، وشعوبنا. وما يثير القلق بشكل خاص هو تزايد وتيرة وشدة هذه الأحداث. واضطرت قرى بأكملها، في بعض أنحاء البلد، إلى الانتقال بسبب التحات الساحلي والفيضانات. وقد دمرت المحاصيل الغذائية، وبجيرات المياه العذبة، وهي مصدرنا الرئيسي لمياه الشرب، يجري تلويثها بتزايد جراء دخول مياه البحر إليها. وشعبنا قلق بينما يراقب تنامي حدة هذه الأحداث. وأكثر

بوعي عالمي. ويجب أن نتجاوز حدود التفكير التقليدي - خارج المقاييس - لأنّ التحدي الذي يواجهنا خطير بصورة استثنائية، ولذا فإنه يستلزم حلولاً استثنائية وغير تقليدية.

وأكثر ما يُثَلِّج صدورنا هو انبعاث بصيص أمل بأنّ هناك تحوّلاً في مجرى الحوار بشأن تغير المناخ. ونرحب برأي قداسة البابا فرانسيس في هذا الشأن، إلى جانب الرسائل وبيانات الإعراب عن الالتزام الصادرة عن عدد متزايد من الأوساط، بما في ذلك العواصم في أرجاء العالم والمجتمع المدني، والتي تعترف بأنّ تغير المناخ يفرض تحدياً رئيسياً ويقتضي إجراء عاجلاً. ونحن نرحب بهذا التحول الذي يُثَلِّج الصدر تماماً بوصفه تطوراً إيجابياً جدياً في الاتجاه الصحيح، يدل على أنّ المجتمع الدولي قد سمع أخيراً رسائلنا وحكاياتنا التي قصصناها بشأن مخنة شعوبنا.

ولكنّ سماع حكايتنا وإدراك أنّ تغير المناخ تحدّي رئيسي غير كافين؛ فعلينا أن نتصرف حيال ذلك عاجلاً. ونحن الجزر قد نكون على خط المواجهة، ولكن هذا هو شأن ملايين الأشخاص الذين يعيشون في مناطق منخفضة في أرجاء العالم. إنهم ضعفاء مثلنا تماماً. ومثلهم ملايين الأشخاص الآخرين الذين يواجهون نوبات جفاف مطوّلة ودرجات حرارة أعلى وذوبان الأنهار الجليدية. وبالنسبة إليهم، مثلنا، فإنّ التنمية المستدامة وخطة التنمية التي اعتمدت مؤخراً لا تعنيان أيّ شيء، إلا إذا كثّف المجتمع العالمي، وبقدر كبير، جهوده لمكافحة تغير المناخ.

إننا نتحمل المسؤولية كاملة عن مستقبل شعبنا، وسنقوم بدورنا. وقد اعتمدنا في كيريباس استراتيجية متعددة الجوانب لضمان بقاء شعبنا. فقد اشترينا أراض قريبة من شواطئنا. وندرس فكرة الجزر العائمة والاصطناعية وخيارات لزيادة ارتفاعات جزرنا من مستوياتها الحالية إلى مستويات تتجاوز الارتفاعات المتوقعة لمستوى سطح البحر. وقد شرعنا في

في التنمية والمؤسسات الخيرية والأعمال التجارية الخاصة إلى مساعدتنا على خط مواجهة الكارثة المناخية في التعامل مع آثار تغير المناخ ومشاكل ارتفاع مستوى سطح البحر التي تعاني منها بلداننا الآن، ولدعم جهودنا لبناء مناعة شعبنا واستعداده في مواجهة مستقبل غامض. وقد حان الوقت لأن ندرك أنّ التحديات الجديدة تقتضي منّا الاستفادة من جميع الموارد المتاحة للمجتمع العالمي والقبول بأنّ التنمية المستدامة والتحديات العالمية، مثل تغير المناخ، ينبغي ألا تقتصر على إطار الحكومات وحدها.

فلندع كل من لديه القدرة على المساعدة ومن لديه مساهمة يقدمها إلى المشاركة في الحوار العالمي، والأهم، إلى المشاركة في الإجراء العاجل للتصدي لهذا التحدي الكبير. ولنشرك شبابنا ونساءنا والمجتمع المدني والقطاع الخاص والكنائس والجامعات والمؤسسات التقليدية والسكان الأصليين. ولنضمّ الجميع إلى الركب. ولنحرص على عدم استبعاد أحد. وكل من لديه مساهمة فليقدمها.

وإننا نرحب بالنهج الشامل المتّخذ في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نرحب بمشاركة تايوان في جمعية الصحة العالمية - إشراكها مثلاً في مكافحة الإيبولا - ونود أن نرى سيادة نهج مماثل شامل للجميع على صعيد المؤسسات الدولية وعمليات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي المطالبة بعمل مناخي عاجل، حيث يجب إشراك تايوان وكل من يستطيع المشاركة والمساهمة بصورة مُجدية لصالح البشرية في القيام بذلك. ويجب إشراك الجميع.

ولا يمكن أن يظل "العمل كالمعتاد" نهجنا بعد الآن. فدعونا لا نكتفي بالعمل ضمن الحدود التي تريخنا ولا نقتصر على حججنا الاقتصادية المعتادة؛ ولنتوقف عن تجنّب محرّماتنا السياسية. فتحدي تغير المناخ يستدعي منّا ما هو أكثر من ذلك. إنه يقتضي أن نتسامى فوق الأولويات الوطنية ونفكر

المشترك. كما أدعو الجمعية العامة إلى الانضمام إلى من هم في خط مواجهة تغير المناخ بالطلب إلى مؤتمر الأطراف في باريس الاتفاق على ضرورة المحافظة على معدل ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند مستوى أقل من درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ويجب أن يتضمن اتفاق المناخ كذلك أحكاماً بشأن الخسائر والأضرار، والأهم من ذلك، آلية خاصة لوضع مسار سريع لتوفير المساعدة العاجلة للملايين من الناس الذين هم في خط مواجهة تغير المناخ، والذين يحتاجون إلى المساعدة بشكل فوري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد دا غاما (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية: لقد شرفني فخامة السيد حوسي ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، بمهمة نقل تمانيه إلى السيد ماغتر ليكيتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دروتها السبعين التاريخية، وتمنياته له بالنجاح الباهر. ونود أيضاً أن نشيد بسلفه، السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، على الأسلوب الحكيم والمشرف الذي أدار به أعمال الدورة التاسعة والستين. وقد جاء انتخاب رئيس الجمعية العامة للدورة السبعين في وقت قررت فيه أمم العالم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وبالتالي دفع البشرية في اتجاه جديد وتعزيز عالم أكثر عدلاً للجميع. ونعتقد أنه بخبرته الواسعة وفي ظل قيادته، يمكننا أن نبدأ تنفيذ الخطة بفعالية.

وإذ نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي تتزامن مع الذكرى الثانية والأربعين لاستقلال بلدنا، فإن غينيا - بيساو لا تزال تعاني من عدم الاستقرار. وقد انعكس ذلك في أوجه ضعفها وصعوبات إرساء الدعائم اللازمة لإنشاء

برنامج إصلاح تعليمي رئيسي، مصمّم لتطوير مهارات شعبنا، بما ينسجم مع برنامجنا "الهجرة بكرامة".

لكننا لا نستطيع القيام بذلك وحدنا. بل يجب أن يكون هناك جهد عالمي جماعي. ونحن نطالب بموارد مالية جديدة يمكن الوصول إليها لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على التكيف وبناء المناعة حيال تغيير المناخ. ونرحب بالمساعدة المستمرة من قِبَل شركائنا، بما يشمل تايوان، ولكن يجب القيام بأكثر من ذلك بكثير. ولئن كانت التعهدات الكبيرة للصندوق الأخضر للمناخ جديدة بالثناء، يبقى التحدي المتمثل في الوصول إلى تلك التعهدات وترجمتها إلى تبرعات في الأماكن التي تشتد الحاجة إليها فيها. ونرحب بالمساعدة المقدمة من وكالات مختلفة، لديها القدرة على توفير القناة اللازمة، ولكن من المهم بالقدر نفسه ألا تتآكل تلك المساعدة في العملية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لأسرة الأمم المتحدة، يجب أن تكون لدينا الثقة بأنه لن يُسمح بتخلف بلد عضو عن الركب كما تعهدنا بذلك في ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يكفي ببساطة الاعتراف بأنّ تغيير المناخ تحدٍّ وجودي. فالأمر يتعلق باستجابتنا كمجتمع عالمي وبالإجراءات التي نتخذها بوصفنا طائفة من بني البشر الأخلاقيين.

وإنني أؤكد أنّ الاختبار الحقيقي لفعالية وأهمية خطة التنمية المستدامة الجديدة ولأهمية أسرة الأمم المتحدة، وهي تحتفل بذكراها السنوية السبعين، يتمثل في ضمان ألا يُخلف الركب أحداً ورائه. لكنّ أبناء شعبي والشعوب الموجودة على خط مواجهة تغيير المناخ يواجهون إمكانية حقيقية بأن يتخلفوا عن الركب.

وبالتالي أناشد الجمعية العامة أن تقدم الدعم إلى صوت أشد الفئات ضعفاً وندعو المجتمع الدولي إلى صياغة اتفاق ملزم قانوناً يمكن أن يبدأ في رد العافية لموطننا وكوكبنا

الاستراتيجية الإنمائية متسقة مع الأهداف الموضوعية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة قبل أسبوع. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل للخطة سيسهم مساهمة كبيرة، ليس في التنمية المستدامة لبلدنا فحسب، ولكن أيضا في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار في البلد، بشكل نهائي. وفي هذا الصدد أناشد مرة أخرى، من على هذا المنبر، شركاء وأصدقاء غينيا - بيساو الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في بروكسل وبألا يخيبوا الآمال العريضة لشعب غينيا - بيساو، الذي احتشد حول تلك الاستراتيجية.

إن حل النزاعات هو أحد الأهداف الرئيسية التي أدت إلى إنشاء منظمنا في عام ١٩٤٥. واليوم، ما زال نفس الهدف يشكل أولوية وهو أحد أكبر تحدياتنا. وقد ظهرت النزاعات الراهنة لمجموعة متنوعة من الأسباب واتخذت أشكالاً أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، مما يجعلها تستعصي أكثر على الحل. ولا يوجد أي مبرر سياسي أو جيوسياسي لأن تجد الأمم المتحدة نفسها في مأزق عند معالجتها المآسي الناجمة عن النزاعات في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، والتي أدت إلى خلق واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في التاريخ المعروف. فعلينا مسؤولية أخلاقية تتمثل في إيجاد حل. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى على ما أبدته من تضامن في توفير المساعدة الإنسانية والترحيب باللاجئين.

لا تزال المسائل المتعلقة بالقارة الأفريقية تهيمن على جدول أعمال مجلس الأمن، وتوجد تسعة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الـ ١٦ في بلدان أفريقية. ولذلك، ينبغي الإصغاء إلى وجهات نظر القارة وبلداتها الـ ٥٤ وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن إدارة النزاعات. ويجب احترام مطالبتنا المشروعة بمقعدين دائمين وتمثيل أكبر بمقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. وندعو مرة أخرى إلى إصلاح مجلس الأمن، استنادا إلى اعتقادنا بأن الأسباب التاريخية لإنشاء المنظمة لم تعد قائمة لأنها لا تعكس الواقع السياسي الراهن في العالم.

دولة مستقرة. تلك الدعائم موجهة أساسا من أجل التنمية، تحقيقا لحلم أميلكار كابرال، الأب المؤسس للأمة. وفي حين استطاعت أمم العالم الأخرى اغتنام هذه اللحظة لتوطيد كيانات دولها وتعزيز مؤسساتها، لا تزال غينيا - بيساو تبحث عن حلول لمشاكلنا المحلية المختلفة. ويبين الوضع السياسي الحالي في غينيا - بيساو أن البلد ما زال يسعى إلى الانتقال من حالة الضعف إلى الاستقرار.

وعلى الرغم من عدم الاستقرار المتكرر، فإن شعب غينيا - بيساو لم يشك أبدا في قدرة بلدنا على الاستمرار، ونحن نؤمن بقدرتنا على التغلب على هذا التحدي مرة أخرى. ويظل تصميمنا على بناء الدولة القابلة للبقاء التي نلحم بها على حاله دائما. وتجلت قدرتنا على التغلب على الصعوبات وأداء أعمال كبيرة على نحو رائع في مناظرتنا من أجل نيل حرية الوطن، الذين حققوا استقلالنا قبل ٤٢ عاماً مضت بأسلوب مثالي، تحت القيادة الحكيمة لفقيدنا العظيم أميلكار كابرال، وفي سياق برنامجه للحد الأدنى.

ونحن اليوم، مصممون أكثر من أي وقت مضى، على تحقيق برنامج الحد الأقصى في ذلك الكفاح المجيد، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحفظ البيئة. وقد سعينا جاهدين منذ عودتنا إلى الحالة الدستورية الطبيعية بتشكيل الحكومة التي انبثقت عن الانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، إلى جانب إنشاء المؤسسات السيادية الأخرى، إلى توفير الشروط الأساسية اللازمة لإعادة إطلاق اقتصاد بلدنا والتصدي للتحديات الجديدة لبناء السلام والأمن.

وتحقيقا لهذه الغاية، تمت مناقشة الاستراتيجية التنموية تيرا رانكا "بداية جديدة" للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥، المقدمة في آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل، مناقشة وافية واعتمادها على الصعيد الوطني ودعمها دعما قويا من قبل المجتمع الدولي. وسوف توفر الاستمرارية للإجراءات التي تتخذها الحكومة، التي يقودها السيد كارلوس كوريبا حاليا. كما أن

والمجتمع الدولي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن العالم لن يكون آمناً تماماً إلا إذا نفذ نزع السلاح النووي العام والكامل.

إن تغير المناخ حقيقة لا يمكن إنكارها وتهدد خطير لوجود الجنس البشري. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتعهد جميعاً بالوفاء بمسؤولياتنا فيما يتعلق بالبيئة، وأن نلتزم جميعاً بحماية كوكب الأرض وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وستتبع دورة مؤتمر الأطراف التي ستعقد في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، بلا شك فرصة جديدة للعالم لتصحيح سلوكه فيما يتعلق بالطبيعة. ونحن نسعى للتوصل إلى التزامات قوية من جانب الدول الأعضاء، في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتوفير الأموال اللازمة للبلدان النامية لمواجهة التحديات البيئية.

لا أستطيع أن أهني بياي، من دون الإعراب عن امتناننا لجميع شركائنا في التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، على استمرار متابعتها للحالة في بلدنا، وعلى الالتزامات التي تعهدت بها على الطاولة المستديرة في بروكسل، خلال شهر آذار/مارس الماضي، بشأن تمويل برنامجنا التشغيلي الاستراتيجي الإنمائي. وتعول غينيا بيساو وشعبها على كل واحد منكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول، و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به اليوم رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيد إيدي رامنا،

إننا نعرب عن دعمنا لحصول البرازيل والهند واليابان وألمانيا على مقاعد دائمة.

ولا نزال نعتقد أن الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تكون أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وحلها. ونعتقد أن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات تتمثل في القيام بالمزيد لمكافحة الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتعليم، ومواجهة التمييز الاجتماعي، والحفاظ على البيئة.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل دون أدنى شك خطوة في الاتجاه الصحيح، وتكرر غينيا بيساو التزامها بتنفيذ الخطة، وفقاً لأحكامها المحددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصبح الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها شركاؤنا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها من الأموال المخصصة للتنمية، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل غينيا بيساو.

لقد درج بلدنا لسنوات عديدة على الدعوة من هذا المنبر إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونود أن نرحب اليوم بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، التي توقفت منذ عام ١٩٦١. ولأنه يتعين أن يكون الشعب الكوبي قادراً على الاستفادة الكاملة من إمكاناته، والسعي بحرية إلى ربط علاقات اقتصادية ومالية مع الدول الأخرى والشعوب الأخرى في العالم، فإننا نشجع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على المضي قدماً بالمفاوضات الرامية إلى تطبيع علاقتهما ورفع الحصار الكامل.

ونأمل ونتمنى أن تستلهم الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، هذا المثال، وتجري مفاوضات دبلوماسية، من أجل التعايش السلمي بين دولتين.

إننا نرحب بالاتفاق النووي الذي أبرم بين المجتمع الدولي وإيران، ونأمل أن يؤدي إلى تطبيع العلاقات مع بقية العالم

مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

السيد إدريسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة رداً على البيان الذي أدلى به ممثل صربيا، عقب البيان الذي أدلى به رئيس وزراء ألبانيا، دولة السيد ايدي راما، صباح اليوم خلال المناقشة العامة. وكنت أتمنى لو لم أكن مضطراً للقيام بذلك، ولكن أرى أنه من المهم للغاية أن أقول بضع كلمات لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

إن كوسوفو دولة مستقلة تعترف بها 110 دول. وهي عضو ومشارك نشط في جميع المبادرات الإقليمية في جنوب شرق أوروبا، ومثل جميع البلدان الأخرى في المنطقة، فهي جزء من عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. ومنذ استقلال كوسوفو في عام 2008، فإنها قد حددت وعززت هويتها الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، وكانت مساهماً جديراً بالثناء في تحقيق السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تشارك كوسوفو وصربيا في حوار ناجح مكن البلدين من التوصل إلى حلول مشتركة لمجموعة من المسائل لشعبيهما.

لكن هناك الكثير ليقال عن حقيقة أنه باستقلال كوسوفو، فإن منطقتنا قد طوت بشكل نهائي أكثر الفصول مرارة في تاريخها الحديث. وهذا التطور قد ولد طاقة إيجابية تلقى أكبر الترحيب في البلقان، بما في ذلك في علاقاتنا مع صربيا، وزرعت الآمال لدى الشعب، ولا سيما الشباب، في كلا البلدين. إلا أنني، حرصاً على الوقت، سأقتصر على اقتباس من البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء في جلسة سابقة.

”بعد 100 عام من التراعات المجددة أو الحية والمواجهات في البلقان، لم يتم توجيه أي أسلحة إلى أي أحد. وبعد قرن مشوب بالتراع، شهدنا أخيراً سنة

خلال هذه الدورة السبعين التاريخية للجمعية العامة، ونظراً لبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أقصى الجهود لحل المشاكل ومواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، أود أن أشدد بأن توطيد السلام والأمن والاستقرار الدولي، لا يزال يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لجمهورية صربيا كذلك. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يبذل بلدي أقصى الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي، وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وهي جهود مشهود له بها، وتم الاعتراف بها على نطاق واسع.

للأسف، ضلل رئيس وزراء ألبانيا مرة أخرى الجمعية في البيان الذي أدلى به اليوم، من خلال ادعائه بأن الحوار يجري بين دولتين، هما صربيا وكوسوفو، وليس بين بلغراد وبريشينا، كما هو الحال حقا. إن كوسوفو ليست دولة مستقلة، وليست عضواً في الأمم المتحدة. ودعا السيد راما أيضاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بما يسمى دولة مستقلة في كوسوفو، خلافاً للقانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن 1244 (1999). وجاءت هذه الدعوة في الوقت الذي نشهد فيه تحسناً كبيراً في العلاقات بين صربيا وألبانيا، كما تجلّى ذلك في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء ألبانيا إلى بلغراد بعد 68 عاماً.

وأود أن أؤكد بأن جميع القضايا العالقة في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا يتم تناولها في الحوار الذي أجري في بروكسل، بتيسير من جانب الاتحاد الأوروبي. وغني عن القول، بأن عبارات مثل تلك التي أدلى بها رئيس الوزراء راما يمكن أن تعرض للخطر النتائج الإيجابية للحوار، وتؤدي إلى عدم إحرازه تقدماً في المستقبل.

إن حل وضع إقليم جنوب صربيا يدخل ضمن أولويات حكومتي. لقد أثبتنا مرارا وتكرارا استعدادنا للإسهام بفعالية في الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول تكون مقبولة للجميع،

وقد بدأت التحكيم من جانب واحد ومضت بعناد قدما فيه في محاولة لإنكار السيادة الإقليمية للصين على بحر الصين الجنوبي والحقوق البحرية للصين في محاولة لإجبار الصين على القبول بحل وسط. وهذا أمر غير واقعي ولن يحقق أي نتائج. إن الموقف الأساسي للصين في مسألة بحر الصين الجنوبي هو التوصل إلى تسوية سلمية على أساس احترام الحقائق التاريخية ووفقاً للقانون الدولي من خلال الحوار والمشاورات والمفاوضات. لقد اتفقت الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالفعل على نهج ذي مسارين في هذا الشأن؛ وهو أنه ينبغي السعي إلى تحقيق تسوية من خلال المفاوضات والمشاورات المباشرة التي يجريها البلدان المعنيان. ينبغي صون السلام والاستقرار في منطقة بحر الصين الجنوبي بشكل مشترك بين الصين وبلدان الرابطة. هذه هي الطريقة الأكثر واقعية والأكثر فعالية لمعالجة مسألة بحر الصين الجنوبي على الوجه المطلوب.

ولن يفيد تدويل مسألة بحر الصين الجنوبي وعرضها على القضاء في التوصل إلى تسوية. بل على العكس من ذلك، سيجعل من الصعب إيجاد تسوية ويهدد السلام والأمن الإقليميين. تلتزم الصين التزاماً ثابتاً بصون السلام والأمن الإقليميين في بحر الصين الجنوبي وستظل ملتزمة بتحويل منطقة بحر الصين الجنوبي إلى بحر من السلام والصدقة والتعاون. وفي نفس الوقت، تعارض الصين بشدة الممارسة المتبعة من بضعة بلدان في إثارة الحالة لأغراض أنانية وتهديد السلم والاستقرار في بحر الصين الجنوبي. والصين تحث الفلبين على إعادة المفاوضات والمشاورات إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها رئيس وزراء جمهورية موريشيوس في وقت سابق اليوم.

لا يساور الحكومة البريطانية أدنى شك بشأن السيادة على أرخبيل شاغوس، الذي كان وما يزال إقليمياً بريطانيا منذ عام

من التعاون الرامي إلى جعل السلام الذي حققناه سلاماً يطيب العيش فيه“ (A/70/PV.25).

وهذا ما جلبه استقلال كوسوفو إلى منطقتنا، إلى هذا الجزء الخاص بنا من العالم، وبالتأكيد إلى أبعد منه. ونحن نؤيد تماماً هذا المناخ وقد ساهمنا فيه بتفانٍ ومثابرة، وسنستمر في بذل كل ما في وسعنا لكي يسود السلام ويزداد ترسخاً.

السيدة ديميريل (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة رداً على الادعاءات التي لا أساس لها التي طرحها اليوم أحد الوفود، والتي نرفضها رفضاً قاطعاً. وسأمتنع عن استهلاك الوقت الثمين، ولكني أود أن أؤكد على أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب شعب سورية.

السيد لي يونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تمارس حقها في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بشأن مسألة بحر جنوب آسيا.

إن مطالبة الصين بالسيادة على جزر نانشا مبني على أساس تاريخي وقانوني كاف. إن الاحتلال والغزو غير المشروعين لبعض الجزر والشعب المرجانية وجزر نانشا في الصين من قبل الفلبين هو السبب الجذري لتزاع نانشا بين الصين والفلبين. وأود أن أوضح أن الاسم الآخر لجزر نانشا هو جزر سبراتلي.

ومن دون الموافقة المسبقة للصين، بدأت الفلبين من جانب واحد وقسراً إجراءات التحكيم بشأن بحر جنوب آسيا. وذلك مخالف للقانون الدولي ويشكل تعدياً على الحقوق والمصالح القانونية للصين. وتعارض الصين ما قامت به الفلبين من البدء في التحكيم، وقد ذكرنا مراراً وتكراراً موقفنا من عدم القبول به وعدم المشاركة فيه. إن لموقفنا أساساً قانونياً كافياً ولن يتغير.

لقد أقدمت الفلبين على الحث بالوعد الذي قطعته بالتماس التسوية من خلال المشاورات والمفاوضات المباشرة.

ملتزمون بالعمل مع جمهورية موريشيوس لاستكشاف جميع جوانب مصالحها فيما يتعلق بالمنطقة المحمية البحرية.

السيد ديري (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إننا نمارس حق الرد. رداً على اهتمام الصين البالغ بالتوصل إلى تسوية سلمية في بحر الصين الجنوبي، نشير إلى أن بحر الصين الجنوبي ممر مائي دولي وأن ذلك يشكل سبباً أقوى لتسوية أية منازعات على الصعيد الدولي، وبموجب القانون الدولي، بما في ذلك التحكيم، عملاً بالمرفق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالتالي نكرر دعوتنا إلى جمهورية الصين الشعبية للانضمام إلينا في مداوات هيئة التحكيم والسماح بالبت في وقائع القضية على أساس القانون الدولي وبشفافية بدلاً من اللجوء إلى القسر والتخويف.

السيد هولوفكا (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ المزيد من الوقت في هذه الساعة المتأخرة لتصحيح الوقائع ليس إلا. إن كوسوفو ليست دولة مستقلة أو عضواً في الأمم المتحدة. ورئيس وزراء ألبانيا هو المتكلم الوحيد في الجمعية العامة الذي دعا إلى الاعتراف بجزء من دولة ذات سيادة. وذلك عمل عدائي، ونحن نأخذ على محمل الجد حقاً. فهو عمل عدائي ليس إزاء بلد مجاور هو صربيا فحسب، بل إزاء شعبه أيضاً الذي يقطن بعضه في إقليم كوسوفو. وعلاوة على ذلك، هو عمل عدائي فيما يتعلق بالحوار الذي عقد تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وتم فيه تناول جميع المسائل المعلقة في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وأود أن أكون واضحاً، لأشدد مرة أخرى على أن صربيا ستواصل استخدام جميع السبل الدبلوماسية اللازمة لصون سيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد لي يونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود فقط أن أكرر التأكيد على أن غزو الفلبين واحتلالها غير القانونيين لبعض الجزر والحيد البحري في جزر نانشا، هما من الأسباب

والذي تديره بوصفه الإقليم البريطاني في المحيط الهندي. ولم تشك أي محكمة دولية على الإطلاق، بما في ذلك هيئة التحكيم الأخيرة المشكّلة بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في سيادة المملكة المتحدة على الإقليم. وعلاوة على ذلك، لا تعترف المملكة المتحدة بمطالبة جمهورية موريشيوس بالسيادة على أرخبيل شاغوس. وقد تعهدنا مراراً بالتخلي عنه إلى موريشيوس عندما لم تعد هناك حاجة له لأغراض الدفاع. ونحن نحافظ على هذا الالتزام، رغم أنه يعود للمملكة المتحدة تحديد متى يتحقق ذلك الشرط. وفي غضون ذلك، تسهم الأغراض الدفاعية إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي والجهود الرامية إلى مكافحة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك تلك الآتية من الإرهاب والقرصنة.

ومن الواضح أن حكم هيئة التحكيم الأخير لا يؤدي إلى جعل المنطقة المحمية البحرية غير قانونية. خلصت المحكمة إلى أنه لم يكن هناك دافع غير سليم في إنشائها وقالت صراحة أنها لم تكون أي رأي بشأن مضمون المنطقة البحرية المحمية، وهو تدبير يحافظ على الأرصد السميكية في المحيط الهندي ويصون أهميتها للاقتصاد والأمن الغذائي في المنطقة. وقد كان استنتاج المحكمة في الواقع أضييق نطاق - من أنه كان على المملكة المتحدة أن تستشير جمهورية موريشيوس بشكل أكبر بخصوص إنشاء المنطقة المحمية البحرية من أجل إيلاء الاعتبار الواجب لحقوقها.

وكما أشارت المحكمة في ملاحظتها الأخيرة، فالأمر مفتوح أمام كل من الطرفين للدخول في مفاوضات من هذا القبيل الآن وأن تفعل ذلك دون الإشارة إلى مسائل السيادة تحت مظلة السيادة. بذلت المملكة المتحدة جهوداً مكثفة لإشراك جمهورية موريشيوس في مسائل الحفظ. وعقب القرار، دعت مرة أخرى جمهورية موريشيوس إلى المشاركة في المشاورات الثنائية. ونأمل أن تبدأ المشاورات قريباً ونحن

الجزرية للتراع بين الصين والفلبين على بحر الصين الجنوبي.
وفيما يتعلق بقضية التحكيم التي بدأها الفلبين من جانب
واحد، فإن موقف الصين هو عدم قبولها وعدم المشاركة فيها،
ولن يتغير موقفها في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.